

Distr.: General
25 August 2003
Arabic
Original: English/Spanish

الجمعية العامة



الدورة الثامنة والخمسون

البند ٧٤ (و) من جدول الأعمال المؤقت*

نزع السلاح العام الكامل: تعزيز التعددية
في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار

تعزيز التعددية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار

تقرير الأمين العام**

إضافة

المحتويات

الصفحة

الردود الواردة من الحكومات

٢ كوبا

٨ قطر

* A/58/150.

** المعلومات التي تتضمنها هذه الوثيقة وردت بعد تقديم التقرير الرئيسي.



كوبا

[الأصل: بالاسبانية]

[١٤ آب/أغسطس ٢٠٠٣]

تعتبر كوبا من المهم للغاية أن اتخذت الجمعية العامة للأمم المتحدة القرار ٦٣/٥٨ المؤرخ ٢٢ تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٢ والمعنون "تعزيز التعددية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار".

إن هذا القرار الذي قدمه الأعضاء في حركة بلدان عدم الانحياز يعكس الأهمية الحيوية التي توليها الأغلبية الساحقة من الدول للتعددية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار.

وقد قامت كوبا بدور نشط في إعداد هذا القرار الجديد وكسب التأيد له في نطاق اللجنة الأولى للجمعية العامة، إذ تعتبره مبادرة مناسبة في السياق الدولي الحالي.

ومنذ نشأة الأمم المتحدة نص ميثاقها على أن هذه المنظمة تأسست بهدف "اتخاذ تدابير جماعية فعالة لمنع نشوء التهديدات للسلام وإزالتها، وقمع أعمال العدوان وغيرها من وجوه الإخلال بالسلام، والقيام، عن طريق الوسائل السلمية ووفقاً لمبادئ العدل والقانون الدولي، بتسوية أو حل المنازعات أو الحالات الدولية التي قد تؤدي إلى الإخلال بالسلام".

وهذا هو أساس التعددية كسبيل لتسوية المشاكل الدولية وكنهج يجب أن ينظم العلاقات بين الدول، ولا سيما فيما يخص صون السلام والتقدم الذي لا بد من إحرازه صوب نزع السلاح على صعيد العالم.

ومنذ عهد قريب أعاد إعلان الألفية الذي اعتمده رؤساء الدول والحكومات في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، التأكيد على أن أمم العالم يجب أن تتقاسم مسؤولية التصدي للأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين والاضطلاع بهذه المسؤولية على أساس تعدد الأطراف. وأن الأمم المتحدة، بوصفها المنظمة الأكثر عالمية والأكثر تمثيلاً في العالم يجب أن تؤدي الدور المركزي في هذا الصدد.

وما شك في أنه لم تتجسد بعد التطلعات إلى السلام والاستقرار والتعاون التي أحيها في العالم انتهاء الحرب الباردة وتأسيس منظمة الأمم المتحدة.

إن بروز عالم وحيد القطب حيث تتمتع قوة عظمى واحدة بالقدرة العسكرية للسيطرة على الساحة الدولية لم ينطو على تحسين الأمن الدولي بل أفضى إلى وضع تسود فيه هيمنة هذه القوة العظمى الوحيدة، والتدخل المباشر أو المقنع في شكل إجراءات متعددة

الأطراف، وانعدام الأمن للبلدان الأضعف، والأناية كميّار سلوك في العلاقات الدولية، ونزعة تجاهل مبادئ المساواة بين الدول والسيادة الوطنية وتقرير المصير وعدم التدخل وعدم استعمال القوة أو التهديد باستعمالها وتسوية المنازعات بالوسائل السلمية، هذه المبادئ التي استند إليها وجود منظمة الأمم المتحدة.

وإنه لمن دواعي القلق أن التعددية في مجال نزع السلاح ما برحت تتلاشى، وذلك يعود أساسا إلى الإجراءات الانفرادية التي تتخذها القوة العظمى العالمية. والحالة الراهنة في مجال نزع السلاح والحد من الأسلحة هي انعكاس جلي للأزمة الحالية التي تمر بها التعددية.

لقد رقب المجتمع الدولي بدهشة وسخط وعجز الحرب غير المبررة التي شنتها الولايات المتحدة الأمريكية على العراق ثم احتلال هذا البلد، مما عرض مصداقية الأمم المتحدة إلى خطر كبير. ولشن هذه الحرب استُخدمت تعلقة افتراض وجود أسلحة دمار شامل في العراق، ولم يُسلَك سبيل التعددية للبحث عن حل لتلك المشكلة.

وطيلة عدة أسابيع حاول أكثر من ثلثي أعضاء مجلس الأمن وثلاثة من أعضائه الدائمين تجنب الحرب وحذروا من العواقب التي تحدث الآن، وعرضوا عدة حلول مستمدة من عنصرين أولهما أن أي اعتداء من جانب واحد يشكل انتهاكا للميثاق وللقانون الدولي، والعنصر الثاني هو ضرورة التنفيذ التام بالوسائل السلمية لقرارات المجلس ذات الصلة. ومع ذلك تم تعليق عمليات التفتيش التي تضطلع بها الأمم المتحدة في وقت كان يتحقق فيه تقدم ملموس.

والعدوان الذي شُن على العراق من جانب واحد واحتلال هذا البلد بعد التجاهل التام لمنظمة الأمم المتحدة، يفاقم الأزمة الراهنة لنظام التعددية. فالمصالح الاستراتيجية القائمة على السيطرة تجددت وأصبحت أقوى، بل إنها اكتسبت أبعادا جديدة أشد خطورة.

وتعتبر كوبا أن احترام مبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة هو الضامن الممكن الوحيد للسلام والأمن الدوليين. فالعالم يجب أن يسيّر نظام أمن جماعي قائم على التعاون الذي يمكننا جميعا من ضمانات. وهذا النظام لا يمكن استبداله بقانون الغاب أو بمذاهب تشكل انتهاكا لميثاق الأمم المتحدة نصا وروحا.

وفي الوثيقة الختامية التي اعتمدت في مؤتمر القمة الثالث عشر لحركة بلدان عدم الانحياز المعقود هذا العام في كوالالمبور، أعرب رؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز عن قلقهم الشديد لتزايد النزعة الانفرادية والتدابير التي تتخذ من جانب واحد، وشددوا في هذا السياق على أن التعددية والحلول المتفق عليها بين جميع الدول وفقا لميثاق الأمم المتحدة هي الطريقة الوحيدة المستدامة لمعالجة مسائل نزع السلاح والأمن الدولي.

وفي هذا الصدد، أشاد رؤساء دول وحكومات الحركة باتخاذ الجمعية العامة للقرار ٦٣/٥٨ المعنون "تعزيز التعددية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار".

وتعتبر كوبا أن الفقرة ١ من منطوق القرار ٦٣/٥٨ مهمة جدا إذ تشير صراحة إلى أن مبدأ التعددية هو مبدأ أساسي في المفاوضات في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار. ولذلك من المؤسف أن تقوم بعض البلدان بمحاولات لتقليل أهمية التعددية. إن التعددية هي السبيل الوحيد لتحقيق هدف نزع السلاح العام الكامل، بما في ذلك نزع السلاح النووي.

وكدليل على الإرادة السياسية الواضحة لحكومة كوبا والتزامها بعملية فعلية لنزع السلاح تكفل السلام العالمي، صدقت كوبا في ٢٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٢ على معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي المعروفة باسم معاهدة تلاتيلوكو، والتي كانت وقعتها في عام ١٩٩٥.

وبتصديق كوبا، أصبحت هذه المعاهدة سارية في كامل نطاق انطباقها، وأصبحت أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي أول منطقة مأهولة في العالم خالية تماما من السلاح النووي.

وإضافة إلى ذلك، انضمت كوبا في ٤ تشرين الثاني/نوفمبر من العام نفسه إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وبموجب الالتزامات التي عقدتها كوبا عندما اتخذت هذه الخطوة، تتفاوض حاليا مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بشأن اتفاق الضمانات الشامل الخاص بالمعاهدة والبروتوكول الإضافي الملحق بها، وستنتهي من ذلك قريبا وفي إطار ما هو منصوص عليه في معاهدة عدم الانتشار.

وقرار كوبا أن تصبح دولة طرفا في هاتين المعاهدتين يتجاوز مصالحها الوطنية ويشكل دليلا على الإرادة السياسية لدولة كوبا والتزامها بتعزيز وتوطيد الأمم المتحدة والتعددية والمعاهدات الدولية المتعلقة بنزع السلاح والحد من الأسلحة. كما أنه إسهام في جهود المجتمع الدولي من أجل السلام والأمن ومن أجل عالم خال من الخطر الكبير الذي يمثله مجرد وجود الأسلحة النووية.

وتعتقد كوبا أن الطريقة الوحيدة للتغلب على العيوب المتأصلة في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وطابعها الانتقائي والتمييزي هو تحقيق هدف إزالة الأسلحة النووية نهائيا، الذي من شأنه أن يكفل أمن الجميع على أساس المساواة.

وأعلنت كوبا كذلك أنه، عملاً بأحكام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، يجب احترام الحق المشروع للدول في الوصول الكامل للطاقة النووية قصد استخدامها في الأغراض السلمية. ومن ثمة يجب التوقف عن فرض تدابير تقييدية من جانب واحد بشأن تبادل المعدات والمواد والمعلومات العلمية والتكنولوجية من أجل استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

ورداً على ذلك، فرضت القوة العظمى العالمية، التي تترع إلى الانفرادية بشكل يبعث على القلق، نقض معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية، وحالات دون إدراج مقترحات أساسية في برنامج عمل الأمم المتحدة لمكافحة الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، وهي تتقدم صوب وضع نظام وطني للدفاع ضد القذائف، وتؤكد اعتراضها على سريان معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

كما قامت الولايات المتحدة، في آب/أغسطس ٢٠٠١، بعرقلة المفاوضات بشأن تعزيز اتفاقية الأسلحة البيولوجية، وفي تشرين الثاني/نوفمبر من العام نفسه، كادت تتسبب في فشل المؤتمر الخامس للدول الأطراف المعني باستعراض تلك الاتفاقية.

وفي أيار/مايو ٢٠٠٢، شرع هذا البلد فجأة في عملية مزعومة للاستقرار داخل منظمة حظر الأسلحة الكيميائية، مستخدماً وسائل المساومة المالية للحيلولة دون مواصلة موريسيو بستاني، المدير العام للمنظمة آنذاك، الاضطلاع بولايته.

وإنه من غير المقبول أن يكون لبلد ما، مهما كان نفوذه، الحق في أن يقرر حسب أهوائه من يستطيع ومن لا يستطيع شغل المناصب الرئيسية في منظمة دولية، من منطلق المصالح الوطنية الضيقة.

ومن ناحية أخرى، أحاطت كوبا علماً بكثير من القلق بما أكدته الولايات المتحدة في المؤتمر الأول لاستعراض اتفاقية حظر استحداث وإنتاج وتكديس واستخدام الأسلحة الكيميائية وتدمير تلك الأسلحة الذي عقد في هذا العام، من أنه ينبغي ألا تكون لنا توقعات واهمة حول فعالية اتفاقية الأسلحة الكيميائية وأن عدم وجود أدلة عن عدم الامتثال لأحكامها من جانب دولة ما لا يعني، في نهاية المطاف، أنه لا يمكن اتهامها أمام المجتمع الدولي بانتهاك تلك الاتفاقية.

وفي الوقت الذي كانت فيه الدول الأطراف في اتفاقية الأسلحة الكيميائية تبذل قصارها لتحقيق الشمول العالمي للاتفاقية، محاولة التشجيع على أن تنضم لها الدول التي لم تفعل ذلك بعد، من ظاهر التناقض أن تشكك دولة طرف في فعالية هذا الصك القانوني المتفاوض عليه بشكل متعدد الأطراف.

وتعتبر كوبا أن الاتفاقية أثبتت أنها صك فعال ويمكن أن تظل كذلك إذا عملت جميع الدول الأطراف بحسن نية من أجل هذا الهدف، طارحة جانبا المواقف الانتهازية والمتغترسة والانفرادية.

وتعيد كوبا تأكيد رفضها البات لأي تلميح إلى شرعية التدابير الانفرادية ضد الدول التي يُشتبه في عدم امتثالها للصكوك القانونية الدولية لترع السلاح والحد من الأسلحة وعدم الانتشار حتى وإن لم تكن هناك أدلة على عدم الامتثال هذا.

ومن المهم التذكير بأن القرار ٦٣/٥٧ ينص صراحة على أن الدول الأطراف في الصكوك ذات الصلة المتعلقة بأسلحة الدمار الشامل يجب أن تتشاور وتتعاون فيما بينها لحل مشاكلها فيما يتعلق بحالات عدم الامتثال.

ويطلب القرار أيضا إلى الدول أن تمتنع عن اللجوء إلى الأعمال الانفرادية أو التهديد باللجوء إليها أو توجيه الاتهامات بلا دليل إلى بعضها بعضا حلا لمشاكلها.

ومن ناحية أخرى، جرى في مستهل هذا العام الكشف عن الوضع النووي المنقح للولايات المتحدة، الذي من خلاله تمت زيادة الاستخدامات المحتملة للأسلحة النووية، وأدرجت من بين المستهدفين المحتملين دول غير حائزة لتلك الأسلحة، إلى جانب محاولة إضفاء الشرعية على حيازة كميات غير محدودة من تلك الأسلحة.

ومن دواعي القلق بالنسبة للبشرية قاطبة وعلى الأخص للبلدان الفقيرة غير المنحازة مذاهب الدفاع الاستراتيجي الجديدة لمنظمة حلف شمال الأطلسي ومفاهيمها للأمن الدولي التي تستند إلى تشجيع وتطوير التحالفات العسكرية وسياسات تبيط حيازة الأسلحة النووية، فتزيد من مدى الحق في استخدام القوة أو التهديد باستخدامها في العلاقات الدولية خارج النطاق الجغرافي لعملها.

وترفض كوبا بقوة مذهب "المهجوم الوقائي" الذي يشكل انتهاكا واضحا لميثاق الأمم المتحدة نصا وروحا. ومثلما ورد في القرار ٦٣/٥٧، تعتبر كوبا أن لجوء الدول إلى الإجراءات الانفرادية لحل مشاكلها الأمنية يعرض السلام والأمن الدوليين للخطر ويقوض الثقة في النظام الأمني الدولي، فضلا عن دعائم الأمم المتحدة ذاتها.

وتعتقد كوبا أن المذاهب العسكرية القائمة على حيازة الأسلحة النووية لا يمكن تبريرها أو قبولها. وينبغي عدم السماح لأي بلد أو مجموعة بلدان باحتكار الأسلحة النووية؛ ناهيك عن إضفاء الشرعية على الاستمرار في تطوير هذا النوع من الأسلحة كما وكيفما من جانب القوى النووية التي تعترف بمعاهدة عدم الانتشار.

وعلى الدول الحائزة للأسلحة النووية التزام قانوني لا فقط بإجراء مفاوضات تهدف إلى نزع السلاح النووي في ظل نظام رقابة دولي صارم وفعال، بل أيضا بإكمال هذه المفاوضات بحسن نية.

ومثلما أعربت عن ذلك الدول الأعضاء في الأمم المتحدة في الوثيقة الختامية للدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المخصصة لتزع السلاح، والمعقودة في عام ١٩٧٨، تعتبر كوبا أن نزع السلاح النووي يحتل الصدارة في أولويات نزع السلاح.

ولا تزال الفقرة ٥٠ من الوثيقة الختامية ذات صلة، من حيث استرعاؤها الانتباه إلى ضرورة إجراء مفاوضات عاجلة بشأن اتفاقات تؤدي إلى وقف التطوير والتحسين النوعي لمنظومات الأسلحة النووية؛ ووقف إنتاج جميع أنواع الأسلحة النووية ووسائل إيصالها، ووقف إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة؛ ووضع برنامج شامل مُرحّل ومرتبطة بمواعيد زمنية متفق عليها، حيثما أمكن، للقيام بشكل تدريجي ومتوازن بتخفيض المخزونات من الأسلحة النووية ووسائل إيصالها، مما يفضي في أقرب وقت ممكن إلى إزالتها تماما.

ويتضمن إعلان الألفية الالتزام الصريح "لإزالة أسلحة الدمار الشامل، ولا سيما الأسلحة النووية، وإبقاء جميع الخيارات متاحة لتحقيق هذا الهدف، بما في ذلك إمكانية عقد مؤتمر دولي لتحديد السبل المناسبة لإزالة الأخطار النووية". وكوبا تؤيد عقد مؤتمر كهذا في أقرب وقت ممكن.

والحيلولة دون توطد التركة الانفرادية وتلاشي دور الأمم المتحدة هي مسؤولية جماعية وتبدأ بإجراءات أساسية مثل كفالة الموارد ووقت الاجتماع الكافي للأجهزة المختصة بتزع السلاح.

ويجب أن يتوافر للجنة الأولى وقت الاجتماع اللازم لإنجاز عملها الهام. وتعرض كوبا على اعترام بعض البلدان زيادة تقليص المدة الفعلية للدورة العادية للجنة الأولى، ذلك أنها أقصر من دورات كافة اللجان الرئيسية.

أما هيئة نزع السلاح التابعة للأمم المتحدة، وهي الجهاز العالمي الوحيد لتقرير السياسات المختص بتزع السلاح، فينبغي أن تتوقف عن القيام بدور ممتدى رسمي وتعود إلى الاضطلاع بدورها الهام في إطار نظام متعدد الأطراف قصد مواصلة المفاوضات التي تمكن من إحراز تقدم صوب نتائج ملموسة في مجال نزع السلاح، ويجب أن تُخصّص لذلك الموارد اللازمة حتى تسير أعمال الهيئة بشكل مناسب وفعال.

وتعيد كوبا تأكيد الأهمية الحيوية لمؤتمر نزع السلاح بوصفه المنتدى الوحيد المتعدد الأطراف للتفاوض في مجال نزع السلاح. وفي هذا السياق، من المؤسف أن أعماله الموضوعية لا تزال متوقفة ولا يزال غير قادر حتى على مجرد إنشاء لجنة مخصصة للتفاوض بشأن مسألة نزع السلاح النووي.

وينبغي إنشاء هذه اللجنة المخصصة على سبيل الأولوية، ومنحها ولاية الشروع في مفاوضات بشأن برنامج تدريجي لترع السلاح النووي، يكون هدفه إزالة الأسلحة النووية نهائياً في غضون مدة زمنية محددة وفي ظل رقابة دولية صارمة.

وتأمل كوبا أن يتسنى للجمعية العامة، خلال دورتها العادية الثامنة والخمسين، اتخاذ قرار آخر يتناول التعددية كأمر لا غنى عنه في مجال نزع السلاح ويحظى بتأييد الدول الأعضاء.

قطر

[الأصل: بالانكليزية]

[٢٢ تموز/يوليه ٢٠٠٣]

أفادت السلطة المعنية في دولة قطر بأنها سوف "تدعم مسألة تعزيز التعددية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار".